ونظرا لانحسار القدرات النقدية والتقييمية لدى مجتمعنا العربى بصفة عامة، وتنشئة أفراده فى طور التعليم على التلقى سعيا للحفظ أو الاستظهار، فلن يكون الأمر فى بدايته سهلا. وهنا يمكن أن يوفر كل من المدرس والأمين نماذج كافية من الأعمال الفكرية الملائمة الحجم (مثل مقالات الدوريات) مع نماذج من النقد الموجه اليها، والسؤال الوارد هنا: من يعد هذه النماذج؟ والإجابة السهلة على هذا السؤال يمكن أن تسارع إلى إحالة الأمر إلى المدرس والأمين أيضا، لكنى فى الحقيقة أستشعر أهمية انتقاء مجموعة من النماذج الملائمة لنوعيات المستفيدين وتطبيق التقييم النقدى عليها لتكون أداة جاهزة حتى لا نثقل كاهل كلا الرجلين بما يتجاوز وقتهما وواجباتهما. ولعل اشتراك فريق من التربويين فى إعداد مثل هذه الأداة يمثل امتزاج الخبرة المشتركة، ولابأس من الاستفادة بالتجارب الخارجية فى هذا المجال.[٢٥]

٢/٤ الموقف التعليمى للمعلوماتيين

ليس لدينا ما يشير إلى رؤية اختصاصيى المكتبات والمعلومات عندنا لدورهم أو دور مؤسساتهم إزاء التقييم النقدى للمعلومات، ومع أننا نتوقع ألا يكون هذا موضع أو موضوع تفكير للغالبية منهم، فإن اخضاع هذه المسألة للبحوث الميدانية أمر جدير بالاهتمام، وقد لايرد خلاف حول المكتبات ومراكز والمعلومات فى المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية باعتبارها الأجدر بالأولوية كبيئة تطبيق لمثل هذه البحوث.

وإذا حاولنا استطلاع نتائج دراسات أجريت فى الخارج، سنجد أن القيام بمهمة" تعليم التفكير أو التقييم النقدى، قد وجدت معارضة أو إعراضا من قبل كثير من أمناء المكتبات. حيث يعتبرون أن التصدى للمسائل أو القضايا المفاهيمية conceptual issues مثل تقييم المعلومات أمر لا يتلاءم أو ينسجم مع دورهم،